

لوقال في كتابه العاشر في بيان لزوال
الزوج من الزوجة اذا ارادها

على ان يزوجها ثلاث طلقة ثلاث طلقات واحدة لان الكلام في بطلان
 وما بعده من عطفون عليه فان قلت يمكن توجيه الاستحالة في هذه الحالة بان
 لم لا يقال ان العمة وثلاث طلقات بدل مما ذكره على وجه قولك في دخول العمة
 ولا يظنون شيئا حثت عدون فلو كانت كما يتم لحظوا في الفرق ان المبدل من الوالدين
 في قولك اجتمع كونه على بالثمن ابدال الجيم منه فثبتنا ليس في المبدل منه ما يميز بين
 الجيم في الجيم ابدال الوالد منه هذا الابداد وان توجه في مسئلة النص لا يجوز في
 مسئلة الروضة لان الثاني بين واحدة والثاني واظهر منه بين طلقه وثلاث فاذا
 العا الثاني في روضه الله عنه النظار في ثلاث في مسئلة فاولى ان يلغى النظر في الع
 في مسئلة الروضة لما بينهما من الثاني والكلام في عدم توجهه في نظر لما بعد هذا
 لما فان لم يكن كما نفى هذا كله في مسئلة الروضة وشرحه او كلفنا في اما مسئلة في
 السؤال الذي فعلها بعضهم عن هذه الكتب غلطا ويحتملها فالصواب فيها وقوع
 الثلاث ولا شبهة في ذلك من لاد في مسئلة من يتم او تصور نعم لوقال
 ان طلاق من طلاق العمة او مثل الثالث طلقت ثلاثا في الاولى واحدة في الثانية
 على ما نقله العبادي عن الكرابسي وفيه نظر فيفسر المعنى في ان كان يذلل الوالدين
 لا يقع به الا واحدة انما لا فرق في وقوع الواحدة في فضائي العبادي بين المعروف
 والمنكر واخشا ان الصباغ في وقوع الثلاث في ان كانت طالق لوقوع التشبه
 في العود فيجب عدلان التشبه ليس نصا في ذلك لان قوله كما في طلقت في حيزان
 شبهها بين في اصل الطلاق مع قطع النظر عن افراد من اولى عدد الوالدين عليهن
 واذا احتمل كل من هذين ولم يتوجه عدلنا بالاول تسكنا باصل بقا العصة كما
 عسكوا به في سائل لا يخفى على من له درية بكلامهم وهو سلك عن واقعة هذا المزمع
 هي شخص ذكر عنه جماعة من اصحابه قد سوا من ستم مثلا واهدوا عدا بالاصحاب
اهام ولم يعطوا شيئا او اعطوا شيئا استنكروا فقالوا اننا فطلقت او فذ طلقت الثامن
 تلا في معنى اني ففوت طبع عنهم كلامهم ولم يزوجوا ولم يحظر بما له قصد الطلاق الشرعي
 ولا سناه ولم يصدروا وجنته في كل من طلقه به من العنظ فبطل نطق الزوج مجرد
 هذا النطق المذكور اذ هو لما في عموم لفظه الصريح ام لا وهل هذه المسئلة كسلا

الواعظ المشهور الذي الرأى فيها عدم الوضوح واجاد في حديث في شرح
 انه لو قال نسأه العا لمن طو الوالم نطق بزوجته الا ان ارادها فاذا لم يقع عليه
 في هذه مع نضر بجمه بالنساء فاولا ان لا يقع عليه طلاق في صورة السؤال كما هو على ولا
 يخرج حكمة على الخلاق في مسئلة الواعظ انه حاطب الجيم الذي من بينهم امر ان يقول
 طلقتك ففقد خطاب للراة معهم كذا لما يقصد حقيقة الطلاق الشرعي مع وجود الترتيب
 الدال على ذلك كان ذكر سببا لعدم طلاق امر ان رواها في صورة السؤال فانما لفظ
 يقول طلقت الناس كلهم وهذه الصيغة لا اثر لها في نشا ولزوجه لعدم تاثيرها كما
 به في قوله لوقال نسأه العا لمن طو الوالم واني ياز وحيي لوقال نسأه العا لمن طو الوالم
 على من لا نطق بل لوقال نسأه العا لمن طو الوالم في قوله لوقال نسأه العا لمن طو الوالم
 الروابي نطق انما ياتي كما اشار اليه التولي على ضعف نعم لوقال نسأه العا لمن طو الوالم
 طلقت بزوجته لكن الذي يحتمل انه بقول قوله لم ار نفسي لان ذلك لا التعريف على
 دخول في لفظه لا يوافق اراد نصه في لفظه عن نفسه وفي الروضة وجهان عن الفتاك
 فيما لو قال من عزت عن النصا امره الشاخي طالق والذي يحتملها عدم الطلاق
 كما بينه مع ما في شرح الارشاد وهذا المذهب ان صورة السؤال لا يجري فيها التلا
 في مسئلة الواعظ فلا يقع فيها طلاق وان قلنا بوجوه في صورة الواعظ لما علمه
 مما نشره وسئل عن احد عزت بزوجها باذن السيد لهما في بدل مهرها فهل يقع
 الطلاق اولوا واذا قلتم بالوقوع فهل هو باين او رجعي واجاب في قوله يقع الطلاق
 باين المهر المتل وينعزل بزوجها تشبه به اذا عتقت وقد ذكرت في خصصا ارجح برار
 مسئلة المبدل وما بينهما من الاختلاف اذا قال قلت صدق في علي طلاق او بطلاق
 نطق بان لا اندانا طاق محض ثم ان جعلنا في اول مهر ووجدت شرطه القسا بده وارا
 وراوت ببذله الا بزمته بري سنة والام ببرار ولزمتها مهر المتل هذا هو الذي يظهر
 كلامهم والذي في فتاوى الاصحى اذا قلت بذكر صدق في علي طلاق في نطق وفي لانه
 لا يملكه الا الزوج فلا فرق بين ان يقول بذكر لك او بذكر وفي كلاهما كما يدل على
 ان احدهم كذا في خبرنا فيني ذكرت في الفتاوى اني سئلت عن حالوا لسيد لطلب
 صدق في علي طلاق في فتاوى ان طالق على حدة البراة فهل نطق باين او رجعي اولا

Copyrighted by University

الذات